

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

خطاب السيد وزير الاقتصاد والمالية أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية لمجلس النواب بمناسبة تقديم مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2010

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن ألتقي بكم مجددا، وهذه المرة لعرض ومناقشة مشروع
الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2010.
وسيرتكز هذا العرض حول أربعة محاور رئيسية:

1. التوجهات العامة التي تحدد مسار عمل هذه الوزارة في سعيها لدعم النمو
مع الحرص على استقرار الإطار الماكر واقتصادي وعلى تقوية مناعة
ماليتنا العمومية؛
2. المعطيات المتعلقة بالموارد البشرية للوزارة وآفاق تطورها؛
3. مختلف معطيات التدبير الداخلي لوزارة الاقتصاد والمالية وظروف صرف
الميزانية المخولة لها برسم السنة الجارية؛
4. جرد أهم المشاريع المزمع إنجازها برسم ميزانية سنة 2010 بما فيها
التكاليف المشتركة.

السيد الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمون،

ففيما يخص التوجهات العامة ستعمل الوزارة في مخطط عملها للسنة المقبلة على مواصلة تنفيذ الأوراش الإصلاحية الكبرى المتمثلة في :

1. متابعة تطبيق الإصلاح الضريبي والجمركي والعمل على التوزيع العادل للعبء الجبائي مع مواصلة الجهود الرامية إلى محاربة الغش الضريبي والتهريب؛

2. الاهتمام بتعبئة التمويلات الداخلية والخارجية لتمويل الميزانية ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى، وذلك بشروط ملائمة تراعي ضرورة التحكم في مستوى المديونية وتحملاتها؛

3. ترسيخ مسلسل إصلاح منظومة برمجة وتنفيذ الميزانية العامة للدولة بالعمل إلى جانب باقي الوزارات على اعتماد الإطار المتوسط المدى للنفقات وتعميم تطبيق مقاربة شمولية الاعتمادات، وتطبيق مقتضيات الرسوم المتعلقة بمراقبة نفقات الدولة وإرساء نظام التدبير المندمج للنفقات، وذلك بغية إضفاء المزيد من النجاعة والمرونة على النفقات العمومية وتدبير العمليات المتعلقة بها ؛

4. مواصلة مجهودات الدولة في تعبئة العقار العمومي ووضع رهن إشارة الاستثمار خاصة في قطاعات السكن والسياحة و الصناعة؛

5. متابعة المجهودات الرامية إلى عصرنة القطاع المالي الوطني وتقوية أدائه وتنويع أدوات ووسائل تدخله بغية تعزيز الادخار وتحسين شروط تمويل

الاقتصاد الوطني. وحرصا منها على دعم سلامة وامتانة قطاعنا المالي؛ فإن الحكومة تعتزم مصاحبة هذه الجهودات بتقوية أجهزة المراقبة.

السيد الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يتكون فريق عمل الوزارة من 16.441 موظف وموظفة يمثلون نسبة 3% من مجموع العاملين في الوظيفة العمومية المدنية ويمثل العنصر النسوي فيه نسبة 32% بينما تصل نسبة التأطير 40%.

ونظرا لامتداد مصالح الوزارة عبر مجموع أرجاء التراب الوطني، استأثرت مصالح إدارة الجمارك، الخزينة العامة للمملكة، المديرية العامة للضرائب ومديرية أملاك الدولة بحصة 88% من مجموع الموارد البشرية.

ولقد شهدت نسبة التطور العددي للموارد البشرية للوزارة تراجعا مستمرا، حيث تقلص بنسبة 15% في الفترة ما بين 2002 و 2009، أي ما يعادل 3480 موظفا، وبالمقابل فقد تم خلال نفس الفترة إحداث 1015 منصباً جديداً منها 350 منصبا جديدا تم إحداثها خلال سنة 2009.

وتفيد التوقعات المستقبلية أن وتيرة هذا التطور ستحافظ على منحها التنازلي، حيث من المنتظر أن تعرف العشرية القادمة إحالة 5497 موظفا على التقاعد، بمعدل 550 كل سنة، أي ما يناهز 33,4% من مجموع العاملين.

ورغم هذه الإكراهات الناجمة عن الخصائص المتوقع في الموارد البشرية فإننا لن نقتصر على إحداث مناصب مالية جديدة بل سنعمل على معالجة الاختلال الكمي بالرفع من المردودية الإدارية والتركيز على تطوير منظومة التدبير والحكامة وتبسيط المساطر.

و لا شك أن نجاح توجهنا هذا رهين بالاستمرار في نهج سياسة تكوينية منتظمة تروم الرفع من مستوى المهارات والخبرات لمواكبة تطور مهن الوزارة، الشيء الذي استدعى مجهودا ماليا مهما يناهز 4 % من كتلة أجور الوزارة إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار التكوين الداخلي الذي ينجز بالوسائل الذاتية للإدارة.

إن اعتماد هذا النمط الجديد من الحكامة، يقتضي توظيف أساليب أكثر فعالية و نجاعة في تدبير الموارد البشرية، و هو الأمر الذي تكفل بإرساء منظومة حديثة للتدبير التوقعي للوظائف و الكفاءات.

السيد الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمون،

بلغت الميزانية المرصودة لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2009 564.8 مليون درهم، ناهزت نسبة تنفيذها إلى متم شهر أكتوبر 85 %.

وقد توزعت هذه الميزانية بين اعتمادات التسيير التي حُصص لها مبلغ 254 مليون درهم (خارج نفقات الموظفين)، واعتمادات الاستثمار التي

ناهزت **310.8** مليون درهم. حيث حظيت المديرية ذات التمثيل الخارجي بالقسط الأوفر منها.

- وهمت المشاريع المبرمجة في إطار ميزانية الاستثمار مجالات :
- إنجاز الأنظمة المعلوماتية بنسبة **59 %** ؛
- تحسين مرافق العمل وباحات استقبال المرتفقين بنسبة **29 %** ؛
- محاربة الغش والتملص الجبائي والتهريب بنسبة **5 %** ؛
- تكوين الموارد البشرية و تأهيل الكفاءات المهنية بنسبة **5 %**؛
- دراسات وافتحاصات بنسبة **2 %**؛

وانسجاما مع التوجهات العامة الرامية إلى الرقي بأداء المرفق العمومي وتحسين المردودية الإدارية، حرصنا على توجيه الإعتمادات المبرمجة برسم هذه السنة للمشاريع الهيكلية المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية، وهنا أخص بالذكر:

- مواصلة إنجاز مشاريع المخطط المديرية للمعلومات للمديرية العامة للضرائب والهادف إلى تحسين الإجراءات والخدمات المقدمة للملزمين مع ضبط أكبر للوعاء الضريبي ؛
- إنهاء إنجاز النظام المعلوماتي المتعلق بإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة والذي دخل حيز الاستغلال مع بداية هذه السنة؛
- مواصلة تنفيذ المخطط المديرية الجديد للمعلومات للخزينة العامة للمملكة؛

• الشروع في تنفيذ المخطط المديرى الجديد لمديرية الخزينة والمالية الخارجية الذي سيسمح بالتوفر على نظام إعلامى مندمج لتدبير الدين الخارجى والداخلى و تدبير سيولة الخزينة.

وتكريسا للتوجهات الرامية إلى انفتاح الوزارة على محيطها، حرصت الوزارة على تدعيم المنظومة التواصلية بين مديريات الوزارة، وما بين الوزارة وشركائها عبر تطوير شبكتى الأنترانيت (intranet) والانترنت (internet).

هكذا عرفت بوابة الانترنت تحسنا ملحوظا في مؤشراتها منذ بداية سنة 2009، حيث انتقل متوسط الولوج الشهري من 74.086 خلال سنة 2008 إلى 74.723 خلال هذه السنة.

بدوره ارتفع متوسط الولوج الشهري لشبكة الأنترانيت بنسبة 15% حيث وصل إلى 24.904.

هذا، وقد وضعت الوزارة بداية هذه السنة رهن إشارة العموم النسخة الانجليزية لبوابتها الالكترونية وكذا الصيغة الجديدة لبوابتها عبر الانترنت تيسيرا للحصول على المعلومات الضرورية من قبل مختلف شرائح المتعاملين مع تمكينهم من إنجاز العديد من الخدمات الالكترونية في مجال التصريحات والأداءات الجبائية و التخليصات الجمركية؛

كما تم مؤخرا، بمناسبة ملتقى الأطر، تقديم نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بمعرفة مدى انخراط موظفي الوزارة في أورش الإصلاح والتغيير، مكنتنا من التعرف عن كثب على انتظاراتهم وتطلعاتهم، والتي تم الشروع في تنفيذ توصياتها.

وسنعمل، من جهة أخرى، على تفعيل خلاصات الدراسة المتعلقة باستقصاء مدى اقتناع المتعاملين مع الوزارة بجودة الخدمات والمعلومات المقدمة ومدى استجابتها لحاجياتهم.

وعلى مستوى آخر، قامت الوزارة بعمليات ترميم عدد من بناياتها لتحسين فضاءات استقبال مرتفقيها بكل من مدن الدار البيضاء، مراكش، الرباط، أرفود، كلميم، الريصاني، جرادة، ميسور، تازة، تيزنيت النواصر... إلخ.

وفي إطار مجهوداتها الرامية إلى محاربة آفة التهريب، خصصت الوزارة نسبة 8% من ميزانية الاستثمار لتجهيز إدارة الجمارك بالمعدات الضرورية للعمل، من آليات للتنقل وأجهزة المراقبة والاتصال مما سيمكن هذه الإدارة من تأمين المهام الجديدة الموكولة إليها و المتمثلة أساسا في محاربة القرصنة والتقليد و تبييض الأموال...

وقد شهدت مؤشرات الإنفاق العمومي تحسنا ملحوظا تجسد في تطوير الحكامة وإصلاح منظومة المراقبة، ومواكبة تطبيق إصلاح تدبير ميزانية الإدارات العمومية والمراقبة المالية على المؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار، تم المضي قدما في مسلسل التدبير التعاقدي مع مختلف المديريات باعتماد ثقافة التدبير بالنتائج وفق أهداف مضبوطة ومؤشرات مرقمة تتوخى تحسين جودة الخدمات والرفع من مستوى تعبئة الموارد.

ولابد هنا من الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية على مستوى إعداد مشاريع قوانين التصفية.

فبالإضافة إلى التدارك الكامل للتأخير الحاصل في إعداد مشاريع هذه القوانين، تمت مضاعفة الجهود لتسريع وتيرة إعدادها وتقديمها إلى مجلسكم الموقر في أجل سنة واحدة بدل مدة السنتين المنصوص عليها في المادة 47 من القانون التنظيمي للمالية، حيث صادقتم على قوانين التصفية المتعلقة بالسته أشهر الثانية لسنة 2000 وسنتي 2001 و2002. كما صادق مجلس المستشارين على مشاريع قوانين التصفية لسنوات 2003، 2004، 2005 و2006 التي توجد الآن قيد الدراسة لدى مجلسكم الموقر.

وقد صادق المجلس الحكومي على مشروع قانون التصفية لسنة 2007 خلال شهر أبريل من هذه السنة. وتنكب المصالح الإدارية المختصة حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لمشروع قانون التصفية لسنة 2008. ومن المتوقع أن تنقلص آجال تحضير وتقديم قوانين التصفية بشكل ملحوظ مع تعميم استعمال النظام المندمج للنفقات GID على كل الإدارات.

السيد الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يخص الاعتمادات المالية للسنة المقبلة، تم رصد مبلغ إجمالي يصل إلى 597,9 مليون درهم (خارج نفقات الموظفين) ، يتوزع ما بين ميزانية التسيير ب 259 مليون درهم والاستثمار ب 338.9 مليون درهم.

وسيحظى قطاع المعلومات بالنصيب الأوفر من ميزانية الاستثمار للسنة المقبلة بنسبة تصل إلى 58% بينما سترصد للبناياات وتأهيل فضاءات الاستقبال نسبة 28 % في حين ستخصص 7 % لبرنامج محاربة الغش الضريبي و مكافحة التهريب و 5 % لبرامج التكوين.

وترتبط أهم المشاريع المعلوماتية المزمع إنجازها بتعميم استغلال نظام التدبير المندمج للنفقات (GID) ومواصلة تطويره، وإرساء نظام معلوماتي للمحاسبة بالموازاة مع اعتماد المخطط المحاسبي الجديد للدولة، وإتمام الجزء الأساسي من النظام المعلوماتي لإدارة الضرائب، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المخطط المديرى للإعلاميات المتعلقة بمديرية الخزينة والمالية الخارجية.

كما ستعمل الوزارة على إتمام منظومتها الإعلامية المتمثلة في برنامج " المالية الإلكترونية"(e-finances) الذي يقوم على توسيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والتواصل كمعبر متقدم للخدمات الموجهة لعموم الشركاء وقاطرة لنقل مختلف المشاريع نحو التحقيق الميداني لمشروع المغرب الرقمي.

ومن جهة أخرى، ستواصل الوزارة إنجاز برنامج تأهيل بنياها الاستقبلية عبر استكمال ترميم مباني مصالحتها الخارجية.

على صعيد الموارد البشرية، يُقترح إحداث 450 منصب مالي برسم سنة 2010 ويهدف هذا التوظيف إلى تمكين الوزارة من الاستجابة لحاجياتها الآنية والملحة في المجال الضريبي والجمركي.

وسيتم تخصيص حوالي 17 مليون درهم لتدعيم سياسة التكوين المستمر للرفع من كفاءات العاملين في الوزارة في الميادين العملية والتدبيرية، وخصوصا في مجال الرقابة المالية على البرامج والإدارات والمؤسسات العمومية وستشهد هذه الدورات التدريبية أيضا إشراك عدة قطاعات وزارية.

السيد الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون فإن وزارة الاقتصاد والمالية مكلفة كذلك بتدبير التكاليف المشتركة التي تضم نفقات تم مختلف أوجه تدخل الدولة في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وتنقسم التكاليف المشتركة إلى ميزانيتي التسيير والاستثمار.

وسجلت اعتمادات ميزانية تسيير التكاليف المشتركة برسم هذه السنة انخفاضا ملحوظا بلغ 20.4 مليار درهم، حيث استقرت في حدود 26.6 مليار درهم مسجلة نسبة تراجع بلغت 43.42 % عن سنة 2009.

يقدر المبلغ الإجمالي المخصص لصندوق الموازنة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني برسم السنة المقبلة بـ 14 مليار درهم، منها 13 مليار درهم برسم ميزانية التكاليف المشتركة، ومليار درهم في إطار الحساب الخصوصي للخرزينة "المسمى صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية".

أما بالنسبة للتحويلات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد فستصل برسم سنة 2010 إلى 10,23 مليار درهم. فيما سترتفع مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي من 1,67 مليار درهم سنة 2009 إلى 1,85 مليار درهم سنة 2010، وذلك برسم مساهمة الدولة - كمشغل - في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

أما التكاليف المشتركة بميزانية الاستثمار لسنة 2010 فستصل إلى 14,16 مليار درهم مسجلة ارتفاعا يقدر بنسبة 22,79 % عن سنة 2009.

وستخصص هذه الاعتمادات لتغطية النفقات المتعلقة بمساهمة الدولة في رأسمال شركات وطنية واستحقاقات ديون بعض المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها بغلاف مالي يقدر بـ 6,16 مليار درهم، فيما ستبلغ مساهمة الدولة برسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 1,4 مليار درهم.

تلكم، السيد الرئيس، حضرة السيدات والسادة النواب المحترمين، الأفكار والمعطيات الرئيسية التي بدا لي من المفيد عرضها أمامكم كمدخل لمناقشاتنا حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، وإني بطبيعة الحال على كامل الاستعداد لمدمكم بالمعلومات والبيانات التي ترونها مناسبة لاكتمال الصورة لديكم حول هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.